

تاريخ القبول: 2019/05/15

تاريخ الإرسال: 2019/01/07

معضلة التنمية في الدول العربية: الأسباب والحلول**(development dilemma in the Arab countries:
causes and solutions)**

D.Mazani Radia Yacina

د.مزاني راضية ياسينة

adirose2001@yahoo.fr

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 03

Faculty of political sciences and international relations
university of Algiers03**المخلص:**

إن التجارب التنموية في الدول العربية عملية بدأت في ستينيات القرن الماضي لكن لم تلاقي أي نجاح بالمقارنة مع بعض الدول التي كانت تنتمي إلى العالم الثالث مثل الصين وكوريا الجنوبية اللتان لحقتا بركب الدول المتقدمة وحققتا نجاحا بارزا في جميع المجالات، وبمقارنة هاتين التجريبتين مع التجارب التي خاضتها الدول العربية يظهر اختلافا كبيرا في طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعتبر عملية حضارية طويلة المدى تحتاج إلى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مناسبة للتنمية شاملة ومتكاملة، لكن المشكل يكمن في أن الدول العربية كانت تتبع في هذا المجال نظريات التنمية الخاصة بالدول الغربية، وهذا ما حال دون تحقيقها الفعلي على أرض الواقع. فلكي تتخلص الدول العربية من هذه التبعية وتحقق نموا اقتصاديا ومن ثم تصل إلى تحقيق التنمية بكل أبعادها يجب أن تبحث عن مشاريع بديلة وتنتهج سياسات تنموية خاصة بها وتستغل جميع القطاعات سواء تعلق الأمر بالقطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي وبهذه الطريقة تضمن تحقيق النمو ثم التنمية بكل أبعادها وتحقيق المساواة بين أفراد شعوبها وتخلق استقرارا داخل مجتمعاتها .

الكلمات المفتاحية: دول العالم الثالث، الدول العربية، الدول المتقدمة، النمو، التنمية.

Abstract

The development process in Arab countries started in the sixties of the last century but has not succeeded in comparing to other

countries such as China and South Korea, this is due to the difference in decision-making concerning economic growth and development which is a long process that needs adequate economic and social and political circumstances, but the Arab countries have applied western specific development theories, and it is the main cause of these failures. So that Arab countries can get rid of this dependence and achieve economic growth and sustainable development, they must seek different projects, and followed their own development policies, taking advantage of all sectors, industrial, commercial, agricultural, or in this way they will guarantee the realization of the growth and the development and the realization also of the equitability between the individuals, and the stability within the society.

Key Word : third world countries, Arab countries, developed countries, growth, development.

المقدمة:

لقد ازدادت أهمية دراسة التنمية في ظل العولمة وما تفرضه ميكانزماتها من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وأصبحنا نتساءل عن إمكانية دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة تبني سياسة تنموية مستقلة تمكنها من تجاوز تأخرها من جهة وتحقيق المساواة بين شعوبها من جهة أخرى وخاصة أن التجارب التنموية في الدول العربية عملية بدأت في ستينيات القرن الماضي لكن لم تلاقي أي نجاح بالمقارنة مع بعض الدول التي كانت تنتمي إلى العالم الثالث مثل الصين وكوريا الجنوبية اللتان لحقتا بركب الدول المتقدمة وحققتا نجاحا بارزا في جميع المجالات.

فإذا قارنا هاتين التجريبتين مع التجارب التي خاضتها الدول العربية سنجد اختلافا كبيرا في طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعتبر عملية حضارية طويلة المدى تحتاج إلى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مناسبة. فالإشكالية المراد مناقشتها من خلال هذه الورقة البحثية هي: ما هي أسباب تعثر الدول العربية في تحقيق التنمية بكل أبعادها رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها أغلب مناطقها وكيف يمكن أن تتخطى هذه المعضلة ؟

الإجابة على هذه الإشكالية تكون من خلال أربعة نقاط رئيسية:

1- تحديد المفاهيم

2- خصائص دول العالم الثالث

3- التجارب التنموية في الدول العربية وأسباب فشلها

4- الحلول المقترحة.

أولاً: تحديد المفاهيم

1- تعريف النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي *la croissance économique* مفهوم كمي وهو تلك الزيادة في الناتج الإجمالي ويحسب بالطريقة التالية:

الناتج الإجمالي للسنة الثانية - الناتج الإجمالي للسنة الأولى / الناتج الإجمالي للسنة الأولى x 100 .

و يحسب الناتج الإجمالي إما بالناتج الداخلي الخام PIB وهو كل ما ينتج داخل الدولة من قبل المواطنين أو الأجنبي، أو بالناتج الوطني الخام PNB وهو كل ما ينتج داخل الدولة وما يدخل من إيرادات من قبل مواطني الدولة المقيمين في الخارج⁽¹⁾، لكن للتكلم عن تحقيق النمو الاقتصادي لا يكفي الزيادة في الناتج الإجمالي أو ارتفاع نسبة الدخل الفردي أو تحسن مستوى المعيشة لأنها كل هذه الأمور لا تعبر بالضرورة عن التقدم، فلكي نقول أن دولة حققت نموا اقتصاديا يجب أن تتوفر الشروط التالية:

1- أن تكون نسبة النمو الكبيرة ثابتة أو في تزايد مستمر لسنوات عديدة.

2- أن تكون نسبة النمو أكبر من عدد السكان، لأنه عند حساب نصيب الفرد من الدخل القومي يتم قسمة الناتج المحلي على عدد السكان، وعلى هذا الأساس كلما كان الناتج المحلي كبيرا كلما زاد نصيب الفرد والعكس صحيح.

3- أن تكون نسبة الأموال حقيقية أي ليست أموال ريعية، وللأسف اقتصاد أغلب الدول العربية يعتمد أغلبه إن لم نقل كله على أموال النفط.

2- تعريف التنمية

إذا كان النمو ذو طابع كمي فإن التنمية *le développement* ذات طابع كمي، فهي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فعندما يتحقق النمو الاقتصادي

تتحقق التنمية تلقائياً، فالتنمية نوعية تنعكس على المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية و حتى السياسية وتأتي في مرحلة لاحقة بعد تحقق النمو الاقتصادي. وهي عملية حضارية طويلة الأمد تحتاج لتحقيقها عدة شروط ومقومات في جميع المجالات. فالتنمية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية وهي الزيادة في معدل النمو، بل تتضمن تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية كالحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في الحياة الكريمة وفقاً للمعايير الصحية ومستوى العمر والتعليم والحالة الاجتماعية⁽²⁾ وهذا ما يسمى بمؤشر التنمية البشرية IDH. وكذلك تحسين مهارة العامل وتنظيم الإنتاج وتطوير وسائل النقل وتقديم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع⁽³⁾.

ويمكن حصر هذه التغييرات في ثلاثة نقاط رئيسية:

1.2- تغييرات في هيكل الإنتاج، حيث تتميز عملية التنمية بتطور القطاعين الصناعي والخدمي بشكل هام إلى جانب مواصلة تطور القطاع الزراعي.

2.2- تغييرات في هيكل الاستهلاك، حيث أن عملية التنمية تجعل نصيب المواد الأساسية ذات الأسعار المنخفضة كالحبوب الجافة والخبز والحليب ينخفض أكثر لصالح المواد ذات الأسعار المرتفعة كاللحوم والأجبان والمواد المصنعة، إذ يصبح المواطن العادي قادراً على اقتناء هذه المواد بعدما كان عاجزاً عن ذلك.

3.2- تغييرات في هيكل اليد العاملة، حيث يتحول العمال من النشاط في القطاع الزراعي إلى العمل في القطاع الصناعي ومن ثم إلى قطاع الخدمات دون إهمال القطاع الأول الذي يزداد تطوراً كلما تحققت التنمية. فالتنمية عملية شاملة ومتكاملة، لكن المشكل أن دول العالم الثالث كانت تتبع في هذا المجال نظريات التنمية الخاصة بالدول الغربية، وهذا ما حال دون تحقيقها الفعلي على أرض الواقع، فلكل نظام خصوصياته مهما تشابهت الأنظمة. فالتنمية لا تعتبر زيادة في الناتج الإجمالي أو الدخل الفردي فقط بل هي عملية مستمرة تعبر عن احتياجات الشعب وهي عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل القطاعات.

ثانيا: خصائص دول العالم الثالث

1- الخصائص الاقتصادية

وتتمثل أساسا في ضعف مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي وضعف الإنتاجية

1.1- ضعف مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي

حيث تستخدم الهيئات الدولية هذا المؤشر لقياس درجة تخلف وتقدم الدول فوفقا لبيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة فقد تم تقسيم الدول إلى أربعة مجموعات⁽⁴⁾:

- مجموعة الدول المرتفعة الدخل وهي التي يعادل أو يفوق متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بها 12.235 دولار
 - الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل والتي ينحصر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بها بين 12.235 و 3.956 دولار
 - الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والتي ينحصر نصيب الفرد من الناتج القومي فيها بين 3.955 و 1.006 دولار
 - دول منخفضة الدخل وهي الدول التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي عن 1.005 دولار
- ويعود ضعف متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى عاملين أساسيين وهما ضعف الإنتاجية و تزايد النمو السكاني بوتيرة متسارعة.

2.1- ضعف الإنتاجية

حيث تمتاز الدول المتخلفة بضعف إنتاجية عنصر العمل مقارنة بالدول المتقدمة وهذا يرجع لعدة عوامل أهمها:

- ندرة رأس المال حيث يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في أي مجتمع سواء كان سيولة أو رأس مال إنتاجي وهو عبارة عن المعدات والآلات المستخدمة في الإنتاج، أو رأس مال اجتماعي وهو عبارة عن القاعدة الاقتصادية الأساسية من طرق وجسور وشبكات الكهرباء والمياه والسدود. وبذلك

فندرة رأس الأموال يؤدي إلى استخدام وسائل بدائية في الإنتاج والدخول في الحلقة المفرغة للمديونية .

- سوء استغلال وتسيير الموارد البشرية وهذا يتضح من خلال هجرة الأدمغة إلى الخارج و كذلك البطالة بشقيها الحقيقية والمقنعة الأولى الناتجة عن عدم توفر عروض العمل والثانية تظهر من خلال تواجد عدد كبير من العمال في مؤسسة إنتاجية دون الحاجة الحقيقية لهم .

- الاعتماد على صادراتها بشكل مفرط والتي تكون في أغلب الأحيان موارد أولية للحصول على السبولة، واستيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة.

2- الخصائص الاجتماعية

تقاس من خلال مؤشر التنمية البشرية وهو التحصيل العلمي ومستوى الصحة ومعدل العمر⁽⁵⁾ حيث أن نسبة المتعلمين في الدول النامية أقل بكثير منها في الدول المتقدمة والميزانية المخصصة للتعليم في هذه الدول أقل بقليل من النسبة المخصصة لهذا القطاع في الدول المتقدمة، نفس الشيء ينطبق على قطاع الصحة، فلا تزال دول العالم الثالث تعاني من انخفاض في المستوى الصحي وهذا راجع لانخفاض مستوى معيشة السكان وسوء التغذية وانخفاض الوعي الصحي مما يؤدي إلى عدم إتباع الأفراد للإرشادات الصحية و كذلك ضعف مستوى التجهيزات والخدمات الطبية .

إن المستوى الصحي يقاس إما بعدد السكان بالنسبة لكل طبيب أو عدد السكان بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات، فعدد الأطباء قليل جدا في هذه الدول خاصة في المناطق الريفية إلى جانب نقص المعدات والتجهيزات و الأدوية .

هذا الانخفاض في مستوى الصحة يؤثر على الإنتاجية وبالتالي على التنمية وكذلك على معدل العمر المنخفض في هذه الدول بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وتبقى الدول النامية تعيش في نفس الحلقة المفرغة من الفقر وخاصة في المناطق الريفية وخاصة أن هناك ظاهرة تعرفها الدول العربية وهي التوزيع غير العادل للثروات إذ نجد أن هناك فرقا شاسع بين الريف والمدينة، فأغلب المرافق موجودة في الثانية على حساب الأولى مما يؤدي إلى توسع ظاهرتي الفقر والامية في هذه المناطق .

3- الخصائص السياسية

خضعت أغلب الدول العربية إلى الاستعمار ولم تتحصل على استقلالها السياسي إلا في نهاية خمسينيات القرن الماضي ولقد أدت تبعية هذه الدول إلى المستعمر إلى استنزاف مواردها الاقتصادية والحيلولة دون تطورها وهذا بالإبقاء على التبعية في جميع المجالات وإبقاء علاقات وطيدة بين مركز المركز ومركز المحيط، أي صناع القرار في الدول المتقدمة مع صناع القرار في الدول النامية، ومن الخصائص السياسية في هذه الدول نذكر:

- سياسة الدعم وهذا يؤدي إلى شراء السلم بطريقة غير عقلانية.
- ضبابية الأرقام.
- إرتجالية القرارات .
- عدم الاستقرار السياسي.
- الانقلابات العسكرية .

ثالثا: التجارب التنموية في الدول العربية وأسباب فشلها

1- الجزائر

بدأت الجزائر في التجربة التنموية مباشرة بعد الاستقلال أي تقريبا نفس الفترة التي بدأت فيها الصين وكوريا الجنوبية تجربتهما، فقد وضع المسيريين الجزائريين مجموعة من المخططات، لكن رغم الموارد الموجودة في هذا البلد ورغم المساحة الشاسعة للجزائر والأراضي الزراعية المتوفرة وكل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية إلا أنها فشلت لحد الآن فالجزائر لا تزال مستوردا أساسيا للمواد المصنعة ولا تزال تحتل المرتبة الأولى ضمن الدول المستوردة للمواد الفلاحية والغذائية بقيمة 2.5 مليار سنويا (6) ويعتبر هذا الرقم كارثيا بالنسبة لدولة بدأت محاولات التنمية منذ ستينات القرن الماضي وقامت بعدة إصلاحات في جميع القطاعات. لكن المشكل في الجزائر ليس في المشاريع، وإنما يكمن المشكل في عدم تسييرها بالطريقة المناسبة وعدم الاستغلال المناسب للموارد الموجودة في هذا البلد الذي يزرع بثروات هائلة وعدم اتخاذ القرارات المناسبة، والاعتماد المفرط على

النفط في الاقتصاد حيث لم تتجح كل السياسات المنتهجة في إخراج الدولة من التبعية لهذا المورد.

فالجزائر طبقت إستراتيجية تنموية مستوحات من نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان الذي تقضي بالاستثمار في قطاع واحد يكون في الوسط لأنه سيتكفل بسياسة الدفع إلى الخلف وبسياسة الدفع إلى الأمام، وعلى هذا الأساس طبقت الجزائر نظرية الصناعة المصنعة لدوبرنيس والذي تقوم نظريته على ضرورة الاستثمار في الصناعة الثقيلة أو الصناعات الإنتاجية التي تعتبر في نظره كفيلة بخلق آثار عملية لتفعيل صناعات أخرى وهي الصناعة الإستخراجية كآثار الدفع إلى الخلف، والصناعات التحويلية كآثار الدفع إلى الأمام وعلى هذا الأساس أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالصناعة الثقيلة على حساب الزراعة رغم كون هذه الأخيرة في الحقيقة مصدر أساسي للثروة حسب دافيد ريكاردو (7).

ففي كل المخططات من الثلاثي إلى الرباعي الأول والثاني وحتى الخماسي الأول كانت الميزانية المخصصة للجانب الصناعي أكبر من الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي. حيث خصص المخطط الثالث 1967-1969 مبلغ 1.869 مليار دينار جزائري لقطاع الزراعي أي نسبة 17% من الميزانية مقابل 49% للقطاع الصناعي (8). أما المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فخصص مبلغ 4.140 مليار دينار جزائري أي 15% من الميزانية مقابل 45% للقطاع الصناعي (9). أما المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 فقد خصص مبلغ 12.005 مليار دينار جزائري أي نسبة 11% من الميزانية مقابل 44% (10) للقطاع الصناعي. أما المخطط الخماسي الأول 1980-1984 فقد خصص مبلغ 47.100 مليار دينار جزائري للقطاع الزراعي مقابل 154.500 مليار دينار للقطاع الصناعي (11).

وزيادة على النسب الضئيلة المخصصة للقطاع الزراعي إلا أنه حتى في التطبيق كان يتم اقتطاع نسبة من الأموال المخصصة للقطاع الزراعي وتضاف إلى القطاع الصناعي الذي كان يركز على الصناعة الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة والتي لم

تستطع أن تحقق النمو الاقتصادي رغم كل الأموال التي وفرت للقطاع الصناعي، وهذا راجع لعدم فعالية الاستثمارات و سوء تسييرها.

ورغم الأموال الضخمة التي ضخّت إلا أن المشاريع واجهت عراقيل جعلت إنجازها لم يتم و بالتالي تطلب أموال أكثر تقدم إليها في المخططات اللاحقة تحت إسم ما- تبقى من الإنجاز-، حيث قدرت النسبة التي تحتاجها المشاريع لتكمل إنجازها ب 53 % في نهاية الثلاثي، لترتفع إلى 47% ثم 61 % نهاية الرباعي الأول و الرباعي الثاني (12).

وتجدر الإشارة إلى أن ما عقد الأمر هو ارتفاع حجم القروض المقدمة بمعدلات فائدة منخفضة في الوقت الذي شهدت فيه البنوك الأمريكية ارتفاعا لسبولتها النقدية بعد الصدمة البترولية سنة 1973 فبدأت في إقراض الدول النامية وبأسعار فائدة منخفضة لكثرة السيولة من جهة ومن جهة أخرى لأن العالم كان في فترة الحرب الباردة وكانت هذه القروض بمثابة طريقة لكسب دول الجنوب التي استقادت كذلك من مساعدات الإتحاد السوفيتي .

انخفاض أسعار الفائدة شجع دول الجنوب على الاقتراض بشكل موسع لتمويل سياساتهم التنموية، لكن في بداية الثمانينات قررت الولايات المتحدة الأمريكية رفع معدلات الفوائد وهذا لأنها كانت بحاجة إلى السيولة بحكم السباق نحو التسلح من جهة ومن جهة أخرى لم تعد بحاجة إلى دول الجنوب لأنها بدأت في التفوق على الإتحاد السوفيتي الذي بدأ من جهته يسحب مساعداته لهذه الدول نتيجة الأزمة الاقتصادية الذي وقع فيها من جراء السباق نحو التسلح الذي كان يقوم به على حساب الاقتصاد الداخلي ونتيجة لهذه الأوضاع الخارجية والمشاكل الداخلية الناجمة عن عدم تحقيق نمو اقتصاديا رغم كل القروض الذي تحصلت عليها دول الجنوب بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث تضاعفت مديونية هذه الأخيرة خاصة مع خدمة الديون وانخفاض إيراداتها من المحروقات، حيث وصلت ديون الجزائر سنة 1985 مبلغ 17 مليار دولار لتصل إلى 26 مليار سنة 1994 (13) .

والمشكل أنه حتى الإصلاحات التي جاء بها المخطط الخماسي الأول والثاني زادت من حدة المشاكل الاقتصادية عوض حلها، فقد أكد المخططان على التوجه الجديد الذي

يقضي بإلغاء عدد كبير من المشاريع التي تشكل خطرا على المديونية مثل تكثيف الزراعة وتوسيع مساحاتها والخصوصة وإعادة الهيكلة .

فقد دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تمثلت في استقلالية المؤسسات وانسحاب الدولة من التسيير وهذا ما سمح بالانتقال من 64 إلى 400 مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية لها طابع تجاري واستقلال مالي بغرض تحقيق التوازن لكن كل هذا لم يصلح الأوضاع، وخاصة بعدما عقدت الجزائر اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي الأمر الذي أجبرها على الدخول في اقتصاد السوق حسب شروط المنظمة التي أملت على المسيرين طرقا جديدة في تسيير الاقتصاد كغلق المؤسسات والخصوصة وفتح المجال أكثر أمام الاستثمارات الأجنبية، لتدخل الجزائر فيما بعد في رحلة طويلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية.

حيث ساهمت العشرية السوداء في تقادم التبعية التجارية للخارج وخاصة لدول أوروبا حيث كانت تستورد الجزائر المواد المصنعة والمواد الغذائية، فقد كانت تستورد ما بين 30 و 50% من حاجياتها من الحبوب بنسبة وصلت سنة 2008 إلى أزيد من مليار دولار بسبب موجة الجفاف الذي اجتاحت البلد في تلك الفترة وارتفعت سنة 2011 إلى 10 مليار دولار⁽¹⁴⁾ بالإضافة إلى استيراد السكر والحليب واللحوم المجمدة .

ولا يزال كل من القطاع الصناعي والزراعي في الجزائر ضعيفان فقد كانا ولا يزالان يواجهان العديد من العوائق، حيث لا تزال الجزائر تعاني من نقص في السيولة وهذا لعدم وجود قطاعات كبيرة منتجة وكل الأموال التي تحصل عليها الدولة من المحروقات تمول بها مشاريع أخرى تبقى أغلبها غير منتجة في ظل كذلك غياب تخطيط حقيقي ذو هدف والاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي الذي رغم أنه في الظاهر يحتل مكانة مهمة في أولويات الميزانية إلا أنه يبقى في حقيقة الأمر مهمشا وغير مربحا، وبعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق بعد التوقيع على اتفاقيات صندوق النقد الدولي ازداد الأمر سوءا إذ بقيت الجزائر في حلقة مفرغة من المديونية والمشاريع غير المربحة.

أضف إلى هذا العجز التقني والذي يتمثل في الاتكال بصورة مفرطة على الكفاءة الخارجية والاعتماد على المعدات الأجنبية في القطاع الصناعي. أما في القطاع الزراعي فعدم استخدام الأراضي بطريقة ملائمة وعدم توفير المعدات الحديثة والملائمة أدى إلى

إنهاك التربة بسبب الخدمة السيئة ونفاذ المواد العضوية منها وهذا ما أدى إلى ظاهرة الغلة المتناقصة.

فلا إنتاج زراعي ولا حتى إنتاج صناعي استطاع أن يخرج الجزائر من الحلقة المفرغة التي لا تزال تتخبط فيها منذ بداية التجارب التنموية وهذا ما أثر على تماسك المجتمع فالأزمة الاقتصادية خلفت أزمة سياسية وأزمة اجتماعية وهذا ما كرس الامساواة بين الأفراد و خاصة مع تطبيق الخصخصة و غلق الشركات غير المنتجة وتسريح العمال.

2- مصر

إذا أخذنا مصر مثلا سنجد كذلك أن محاولات تحقيق النمو فشلت رغم أن هذا الأخير عرف ارتفاعا وصل إلى 7 % بين 2004 و 2008⁽¹⁵⁾ لكن دون أن ينعكس هذا على الأفراد.

أسباب الفشل متعددة أهمها السياسات التنموية المطبقة الفاشلة و تركز الأموال في يد طبقة واحدة على حساب الطبقات الأخرى. في القطاع الزراعي مثلا عمل قانون 1997 على تقجير المزارعون المصريون لعدم إمكانية استئجار الأراضي لأكثر من سنة وخاصة بعدما أغلقت الحكومة التعاونيات الزراعية و توقفت عن دعم المواد الزراعية وهذا ما ساهم في زيادة الفجوة بين المدينة والريف ونزوح سكان هذه الأخيرة إلى المدن مما زاد الضغط عليها.

ففي مصر تحكمت النخبة الحاكمة في قوة العمل فقد أجبر العمال منذ أواخر الخمسينيات على الانضمام على اتحاد عمال تسيطر عليه الحكومة المصرية، وحتى بعد تعديل قانون العمل في 2003 تم توظيف العمال بعقود قصيرة الأجل، و لم يعرف البلد أي ارتفاع في الحد الأدنى للأجر الشهري منذ 1984، وحتى الزيادة في الأجور سنة 2011 لم تكن كافية أمام الزيادة التي عرفتها مستويات المعيشة، ونفس الشيء ينطبق على العمال عند الخواص، حيث فشل قانون العمل لسنة 2003 في حماية كل ما يتعلق بالأجور ومدة العقود وساعات العمل⁽¹⁶⁾.

كما تم بيع شركات القطاع العام وأصبحت الدولة المصرية لا تتدخل في العملية الإنتاجية وفتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتم تحرير الاقتصاد المصري، ورفع الدعم على

السلع و بالتالي ازدادت الأسعار والرسوم و الضرائب و تقلص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، كل هذا أدى إلى تضرر الطبقة المتوسطة والفقيرة وفتح المجال أمام رجال الأعمال للضغط على الحكومة ، الأمر الذي جعل هذه الطبقة تزداد غنا والطبقات الأخرى تزداد فقرا(17) .

3-تونس

نفس الشيء بالنسبة لتونس فمحاولات تحقيق التنمية خلقت كذلك انعدام في التوازن الاقتصادي وسوء تسيير الثروة واحتكار الاستثمار من قبل فئة معينة، حيث كانت الحكومة تقدم أموال قليلة لمحافظاتها الجنوبية، الأمر الذي قلل من مشاريع التنمية التي يمكن أن توفر مناصب عمل للعاطلين.

دون أن ننسى الفساد والرشاوى والعمولات، فالفجوة لم تصبح فقط بين الأرياف والمدن بل كذلك داخل المدن فقد حرص الأغنياء على المحافظة على مكانتهم على حساب الطبقة الفقيرة التي كانت تزداد فقرا حيث تدهورت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت تعرف تدني في مستوى المعيشة إلى درجة كبيرة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية مما زاد في تدهور مستوى التعليم والصحة وارتقاع نسبة البطالة، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 14% سنة 2009. ورغم أن الحكومة قامت بتنفيذ العديد من المشاريع ودمقرطة الجامعات التي وصل عددها إلى 200 مؤسسة(18)، إلا أنها وقعت في مشكل العرض و الطلب، ولم يعد الاقتصاد التونسي سواء العام أو الخاص قادرا على استيعاب كل الطاقات الشابة وخاصة مع وجود تلك الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلط على مستوى السياسة .

رابعاً: هل يمكن أن تتجاوز الدول العربية مشاكلها التنموية

إن أغلب الدول العربية تمتلك الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لتتحقق بركب الدول المتقدمة التي تعيقها في تحقيق التقدم والاستفادة من هذه الثروات بأثمان زهيدة. فأول عقبة هي هذه الدول لذلك يجب الاستقلال عنها تدريجياً.

لكن لكي تتخلص الدول العربية من التبعية للدول الغربية وتحقق نموا اقتصاديا ومن ثم تصل إلى تحقيق التنمية بكل أبعادها بما فيها تحقيق المساواة يجب أن تبحث عن مشاريع

بديلة وتنتهج سياسات تنموية خاصة بها، وأن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تنصيب وضع متكافئ مع الدول المتقدمة في تحديد أسعار المواد الأولية.
- الحصول على القروض الدولية دون أن تتحكم سياسات الدول المتقدمة في توزيع هذه القروض.
- تغيير النظام النقدي لتوفير السيولة اللازمة .
- دراسة إمكانية فتح الأسواق الغربية لمنتجات العالم الثالث وإنشاء الصناديق السلعية لتأمين دخل هذه الدول في حالة تقلبات أسعار المواد الأولية ومحاولة إيجاد تسوية لمديونية بعض الدول.
- تركيز الواردات على بعض المواد الأساسية فقط.
- الحد من الاستيراد والاكتفاء بالإنتاج المحلي، وإدخال هذه الفكرة كتثاقفة لدى المواطنين لأنه من جهة تشجع الإنتاج المحلي و من جهة أخرى تعود الشعب على ما هو موجود وبهذه الطريقة تقتصد الدولة في الفاتورة الباهظة للمواد الغذائية المستوردة من الخارج.
- تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول المتقاربة انطلاقاً من تنمية القطاعات الأساسية.
- أن تكون التنمية موجهة حسب الحاجة، وتلبي الحاجات المادية وغيرالمادية للأفراد حسب طبيعتهم وبيئتهم بعيدة عن أي تأثير خارجي .
- أن تتبع إرادة التغيير من المجتمع وتحددها قيم هذا الأخير، أي يجب أن تكون داخلية المنشأ.
- أن يعتمد كل مجتمع على قوته و بيئته أي أن يحقق الاكتفاء الذاتي، ويحاول الابتعاد عن المساعدات الخارجية التي يكون الهدف منها السيطرة و التسيير .
- الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة داخل النظام.
- أن تركز التنمية على تحولات حقيقية .

- عقد اتفاقيات إنتاج مشتركة مع الشركات المتعددة الجنسيات لإنتاج تكنولوجيات محلية موازية للتكنولوجيات الأجنبية .
- تفعيل الزراعة والاستثمار أكثر في هذا المجال، حيث يجب على الدولة تخصيص ميزانية أكبر لهذا القطاع ومراجعة السياسة الزراعية وتأطير العقار الزراعي وإعادة بعث النشاط الزراعي واستغلال قدر الإمكان كل الأراضي الصالحة للزراعة مع دراسة معمقة وجدية للزراعة في المكان المناسب حسب المناخ المناسب .
- حل أزمة الري عن طريق الاستغلال العقلاني للمياه من خلال الاستثمار أكثر في السود و الحواجز المائية والقيام بدراسات مكثفة حول تسيير مياه السقي واستغلال الينابيع المائية بطريقة عقلانية .
- منع البناء على الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا عن طريق منع الرخص والمراقبة الدورية وهدم البناءات غير المرخصة.
- استصلاح الأراضي الصحراوية والجبلية، والاستفادة من المنتجات التي تقدمها هاته الأراضي.
- الحد من النزوح الريفي إلى المدينة وهذا بتشجيع سكان المناطق الزراعية على البقاء عن طريق تحسين ظروفهم المعيشية .
- إدخال التقنيات الحديثة على القطاع الفلاحي كالتوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات واستخدام البذور والنباتات المحسنة وخاصة في الغذاء الأساسي كالقمح و الشعير. كذلك استخدام الماكينات الحديثة والتوسع في الخدمات والإرشاد الزراعي.
- تدعيم الفلاحين بواسطة القروض المنخفضة الفوائد ومساعدتهم بمشاريع تنموية.
- إعطاء أهمية أكبر لتربية المواشي والدواجن والاهتمام أكثر بهذا القطاع بوسائل ومعدات حديثة لتفادي الأمراض المنتشرة في أوساط هاته الحيوانات، بهذه الطريقة يتم التحصل على منتجات ذو جودة عالية وتتفادى الدولة استيراد الأجبان وبودرة الحليب واللحوم المجمدة .

كل هذه الإجراءات تعطي حيوية لهذا القطاع المهم والرائد وتوفر الأمن الغذائي وبالتالي الحد من التبعية للخارج في هذا المجال و ينشط قطاعات أخرى، وينشأ وفورات خارجية أي أموال تدعم مشاريع أخرى وفق نظرية النمو غير المتوازن.

الخاتمة

إن مشكل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة يكمن في أربعة نقاط أساسية:

أولا التأثير الخارجي والتبعية المفرطة للدول المتقدمة

ثانيا غياب إرادة حقيقية للتنمية

ثالثا غياب سياسات تنموية صحيحة وخاصة بالنظام ونقل تجارب تنموية لأنظمة أخرى أي محاولة تحقيق النمو على الطريقة الغربية وهذا ما زاد في تكريس اللامساواة

رابعا الاعتماد المفرط على قطاع واحد .

وعلى هذا الأساس يجب على هذه الدول:

أولا الابتعاد التدريجي عن الدول المتقدمة وهنا المقصود ليس قطع العلاقات وإنما التخلص التدريجي من السيطرة في اتخاذ القرارات والتبعية للمواد التي تأتي منها.

ثانيا إعادة النظر في طريقة غرس القيم لدى أفراد المجتمع وخاصة حب الوطن والمساعدة في عملية البناء وتفضيل المنتجات الوطنية.

ثالثا انتهاج سياسات تنموية صحيحة خاصة بطبيعة النظام والبدء بالأولويات اعتمادا على خبراء ومختصين في مجالات متعددة واستغلال جميع القطاعات سواء تعلق الأمر بالصناعي أو التجاري أو الزراعي.

رابعا البحث عن قطاعات بديلة تستغل بدل الاعتماد على قطاع واحد لضمان الحصول على الدخل .

و بهذه الطريقة تضمن الدولة تحقيق التنمية بكل أبعادها كما تضمن تحقيق المساواة وخلق الاستقرار داخل المجتمع .

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) Everet E Hagen ,**Economie de d développement**, Economica, Paris, 1982,p.11

(2) محمد نبيل الشيمي،"هل تتجح التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحدث تغيرات في المجتمع"، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط/ <http://democraticac.de/> أطلع عليه يوم 08 مارس 2018

(3) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليث، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص.21.

(4)"تصنيفات البلدان الجديدة حسب مستوى الدخل 2017-2018"، على الموقع <http://blog.worldbank.org/opendata> أطلع عليه يوم 12 فيفري 2018

(5) د.قدري جميل، أهمية مؤشر مستوى المعيشة، على الموقع

www.mafhoum.com/article07 أطلع عليه يوم 20 افريل 2018

(6) عمر بسعود ترجمة عبد القادر شرشار، "الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002"، مجلة إنسانيات <http://insaniat.revues.org/> أطلع عليه يوم 01 جانفي 2018.

(7)M.Albertinia.A.Silem, **Comprendre les théories économiques.2- petit guide des grands courants** ,édition de seuil,France 1983, p51..

(8) الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، الجزائر

(9) علي الناخ، التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971، ص.10

(10) جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص.40

(11) القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13.12.1980 المتضمن المخطط الخماسي الأول، الجريدة الرسمية، ص.10

(12) الديوان الوطني للإحصائيات ONS، الجزائر

(13) memoireconomique.blogspot.com, visité le 30 décembre 2017

- (14) "ثورة زراعية متجددة ستحول الجزائر إلى يابان الوطن العربي"، **يومية السلام اليوم** 2018 permalink,ara,www.essalamonline.com أطلع عليه يوم 20 ماي 2018
- (15) محمد عبد الشفيق عيسى، "فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس و مصر"، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012، ص.197
- (16) آن م. ليش، "تركيز القوة يؤدي إلى الفساد، القمع ثم المقاومة"، **الربيع العربي في مصر الثورة و ما بعدها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012، ص.75.
- (17) خالد كاظم أبو دوح، "ثورة 25 يناير في بر مصر محاولة للفهم السوسيولوجي"، **الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012، ص.201-202
- (18) ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، **الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012، ص.158